فلا بصر احراغا اذ لا نجس ولا يطلب فيه ونحوه فان ألقى عليه ليرخص كالطيب لا الطين
الا عن بعض ها فيه خلاف ما عليه السلف اه هو مطلق وفي ورق الشجر التي عليه
وجوه ط فس حمر س منصور عن السلف لا يضر كثيرا ي عن اكثر اصحابنا لا يضر
كالملقى وبضم الرطب المنعصر كربعه كالمزيفه ى يظن ان غير الطعم او اللون
المبارجه لا الريح كالمسك والغبار وفي الملح وحوة تمري كالبحري اذا اصله الماء ولا يدري
ايتهما وبتمري البحري لا الجبلي وهو الاصح وفي المز والقطران قولان ي ان خالطا لم يخرجا
فصل واذا اعين النجاسة بعض اوصافه نجس احراغا لقوله صلى الله عليه وسلم
الا ما غير الحب فان تغير بعض الكثير لم ينجس للتسليم عند ه ها اذ لا موجب
جماعة من ص س مآ واحد ولا نجس بعض دون بعض فلنا قيلزم في البحر قلب
والجواب المتصل انما يظهر مع كثرته هسله والراكد الكثير لا ينجسه الا ما غير
احراغا غير هقد ه مر ط س فس مدحي وينجس القليل بها وان لم تغير اذ تستعمل
باستعماله وقد قال لبعاك والرجوع هو واحد ونحوي الولوغ والاستيقاظ ولا
بول احدكم قلنا الدايم الحبر ولترجح الحظر عمزه قله نصب مه لي ع دن
خع حاب س زيد قي لا الان تغيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينجسه شئ الا ما غير الحب
لا ينجسه الا ما غير الحب وكالكثير ولعدم تحرز السلف في نحو من الصبيان واستعلم
ما الحمام ونوضئ غمر من جرة النصرانيه فلنا أحيانكم عموم ولعلها في الكثير واخبار نا
خصوص برجحها الحظر ولا نسلم تسامح السلف مع سقل النجاسة هسله ط ح والقليل
ما يظن استعمالها اذا لولا ذلك لاستعمل كالكثير واعتبر صه ى كان القطر
في بعض صور القليل تلا شاحتى نعفى قلت له حكم الكثير حينيذ كما سيأتي فان النبس
فالاصل القلة او جعفر عن به ما يستوعب شيئا وتطهرا في بحرا العادة فلنا رد الى
حمالة ويلزم قلة ما استوعبته مائة الف ف ص ش ص دون القلتين على اختلاف في
قدرها لقوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ قلتين لم ينجسه شئ ونحو قلنا سنده مضطرب لاضطرابه
في رواياته ومتنه اذ قد روي اربعين قلة وثلثمائة قلة او قلتين وروي بلا تحديد قلال
ومعارض بحديث عا ا لمخدري وقد مر له والامامته بل الكثير كثير وهو ثلث
رطل ع ف ما اذا تحرك احد جانبيه قبل الاخر لضعفه
عن احتمال مصاكة الاجزاء واضطرب قلنا لا دليل على الكثير ولا مناسبة بين الاضطراب

والقلة برد ذلك لتخلف اختلافا في المكان او قوة الضك هسله اكثره نجس كالجاري في
ذلك كما لو اذا لم تفصل ادلة القليل ص في الجزي كالكثرة لعفوه عن النجاسة وعدم
استفراره فلا يتلوث بها بخلاف الراكد ولا شتحا السلف في الاكثار القليلة فرع لو جرا
على ميتة لم ينجس ما اتصل بها عندهم والراكد القابض كالجاري في الاصح هسله
ونجس القليل بورود ه على النجس كالعكس نجس خبرا لا ستقاض منع ابو د
النجس على الماء امر ا لعكس فلم ينجس الوارد بخلاف العكس قلنا مبني على ان الواجب
الواحد وقد ابطلناه وانما فرق في الخبر لتفصل النجاسة هسله واذا تغير
الكثير بطاهر يتنه قليل النجاسة لم يصر متغيرا كالمايعات ويطهر بزوال التغير
فصل والمستعمل ما غسل به نجس او ظهر به المحل ه نجس صحح لا للمرد فقراح
الطاوي بل مستعمل فلنا لم يرفع به حكم فاسبه القراح المحسوس هسله
وهو طاهر اذا لم يلق جنبا ولم تغيره السلف عنه ح ينجس لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم
في الماء الراكد ثم يغتسل فيه ومعناه ولا تغتسل فيه اذ جعله كالبول فيه وللاجماع على اضاعته
وعدم الانتفاع به ومانع أيل به مانع من الصلوة فانتقل المنع اليه كعساله النجس يعفى
قلنا لا نسلم تعسير الحبر بذلك لحالفه الوضع واما اضاعته فلا يغني عنه واما منع
العساله فلتنجسها فافترقا ولئن حكم الحبر شبره وانتم تجوزونه قلت ولو احتج
بقوله صلى الله عليه وسلم انما يقسد الحوض ان تقع فيه وانت جنب فاما اذا اغترفت بيدك
فلا بأس لكان اوقع قلنا لاجل النجاسة والا لزم في اليد عش الوقف هسلة
مدع ش ع عك وهو غير مطهر لتحمل السلف الطهارة بالتيمم عند قلة الماء بما تساقط
من الماء وهذا اولى من الاصحاح بقوله صلى الله عليه وسلم الحل ميتته وضوء الماء الحبر اذ
راويه ضعيف واسنده الى مجهول ومعارض بقول عا بقي لي يا رسول الله هو هز ص
حي دمري عس كع اخذ صلى من سحره فبذلك به لمعة بقيت فلنا اليدين كالعضو
الواحد ض وس خبران والاناطي للما فوتان للحدث والنجس فاذا طلت قوه الحدث بقيت
الاخرى قلنا ما لم يرفع الحدث لم يزل النجس لضعفه هسله فش وهو الاذرعي
المستعمل حتى كثر لم يزل حكمه اذ لا مع عليه اسم الما المطلق فش ى لحب بل يرفع
كالنجاسة اذ هي اغلظ فلنا خصها الدليل عند من نصر القليل فقط لا عندنا فلا
نظم القليل المتنجسه بالاجماع لفقا طرح استعمال النجاسة كما صرح به ع واذا اختلط